مصر

بقلم: سليمان جودة

منذ متى تولدت "عقدة" من الخصخصة في مصر؟

الكاتب الصحفي.. المصري اليوم، الوفد

ليست هناك كلمة ساءت سمعتها بين الناس، كما حدث مع كلمة "الخصخصة" في مصر، إلى الدرجة التي أصبحت معها هذه الكلمة، مرادفًا للفساد والسرقة، ونهب الأصول العامة لاقتصاد البلد.

وحين يقارن المرء، بين الأجواء التي تدور فيها عملية الخصخصة إجمالاً في القاهرة، وبين الأجواء التي تدور فيها العملية ذاتها في لندن - على سبيل المثال - لا يقع أبدًا هناك على سوء الظن المرتبط بها هنا، لدى قطاعات عريضة من الرأي العام.

ولا يزال المسئولون المتخصصون بها في مصر، كلما تكلموا عنها، أو حتى عن مرحلة من مراحلها، تحسسوا عباراتهم، وكأنهم يتحدثون عن شيء يدعو إلى الخجل.. ولا يزال المواطن المصري، في أغلبه، يقدم الاتهام على كل من عداه، إذا سمع أحدًا من المعنيين بها، يخوض فيها، من خلال وسائل الإعلام.

وأظن، وبعض الظن ليس إثمًا، أن هذا الطقس غير الصحي، قد أحاط بعملية الخصخصة على بعضها، لعدة أسباب، وأنه لم ينشأ هكذا من فراغ.

أول هذه الأسباب، إنما هو غياب الفلسفة الواضحة التي من المفترض أن تحكم العملية بمراحلها المختلفة، منذ بدأت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي.. وحين يشار إلى غياب فلسفة واضحة عنها، فالقصد هنا، أن مثل هذه الفلسفة غائبة عن الناس في قواعدهم العريضة.. وبمعنى آخر فإن فلسفة من هذا النوع، يمكن جدًا أن تكون موجودة وواضحة، لدى الحكومات المتعاقبة في القاهرة، منذ حكومة عاطف صدقي عام 1995، إلى الآن، بل هي من المؤكد، كفلسفة، موجودة على سبيل اليقين، لا لشيء، إلا لأن عملية بهذا الحجم، على مستوى بلد بوزن مصر، لا يمكن أن تتم هكذا، عشوائيًا، ودون وجود الرؤية في حد ذاتها، ولا حتى وضوحها، وإنما الأهم حقًا، أن تكون رؤية كهذه واصلة إلى الناس، وأن يكون وضوحها ممتدًا إليهم، لأنهم هم الأصل في مساندتها، وفي إنجاحها، وبدون دعم الجماهير في عمومها للخصخصة، يستحيل أن تتم، على نحو ما يجب أن تتم عليه.

وربما يكون مناسبًا هنا، أن أشير إلى شيء

محزن، وغير مفهوم، وهو أن حكومة عاطف عبيد - على سبيل المثال - التي حكمت من عام 1999 إلى 2004، لم تكن حريصة بالمرة، على إيصال الرؤية إلى الناس، فضلاً بالطبع عن وضوحها، وحين أقول هذا، فإنني أستند إلى رواية سمعتها بنفسي، من محمود عبد العزيز - رئيس اتحاد البنوك المصرية والعربية، ورئيس البنك الأهلي، والبنك التجاري الدولي السابق - وفي روايته يقول إنه كان قد فكر ذات يوم، حين كان في هذه المواقع، في إنشاء مركز اقتصادي تكون مهمته الأساسية، وربما الوحيدة، توعية المصريين بفلسفة الخصخصة، وطبيعتها، وأهدافها، وقد أنشأه بالفعل، مع عدد من الاقتصاديين والمهتمين بالأمر، إلا أن المركز صادف مقاومة قوية من عاطف عبيد، وكان رئيسًا للوزارة وقتها، ولم يتوقف الأمر عند حدود المقاومة وحدها، ولكنه تجاوزه إلى إغلاق المركز أصلاً.

واقعة كهذه، وصاحبها حي موجود، لابد أن تثير سؤالاً كبيرًا حول الهدف من وراء التعمية على مسيرة الخصخصة من جانب رئيس حكومة مختصة بتطبيق برنامج الخصخصة، خاصة إذا أدت تلك التعمية المقصودة كما هو واضح من واقعة المركز السابق ذكره، إلى عواقب فادحة، ليس أولها سوء سمعة العملية في أذهان الملايين من المواطنين، ولا آخرها غياب الرأي العام عن دعم عملية، لن يكتب الله لها نجاحًا بغير هذا الدعم.

وأما السبب الثاني، في اختلاف الأجواء المحيطة بالخصخصة عندنا، عنها عند غيرنا، فهو غياب الشفافية المطلوبة حول ما تم إنجازه منها، وما سوف يتم، بمعنى أنه لا أحد من المعنيين بها قد خرج على الناس، ليقول لهم بوضوح، إن ما تم خصخصته هو الشيء الفلاني تحديدًا، وإن عائده هو كذا، وإن "كذا" هذا، قد تم إنفاقه في المجال الفلاني من الخدمات الجماهيرية، وإن ما هو متبق من المسيرة، هو"كذا" أيضًا، وإن مداه الزمني سوف يكون على هذه الصورة، وإن عائد ما هو قادم سوف يكون في حدود كذا... إلى آخره، بحيث يفهم أي مواطن ويقتنع، بأن الموضوع "جد" فعلاً، وأنه ليس فيه "هزار" وأنه - أي المواطن - هو محور الموضوع كله. مرة واحدة، أحس فيها كثيرون، بالأثر المباشر للخصخصة في حياتهم، حين شرعت الحكومة في إقامة كوبري عند مدخل القاهرة الشمالي، على مشارف مدينة قليوب.. فهناك

كانت لافتة كبيرة معلقة عليها إشارة بخط عريض إلى المدى الزمني الذي سوف يتم إنجاز المشروع خلاله، وكان هناك على اللافتة ما هو أهم، وهو بيان يقول بأن تكلفة بناء هذا الجسر، إنما هي من عائد عملية الخصخصة.

بخلاف ذلك، فإن الغالبية من الناس لا تعرف أول الموضوع، من آخره.

وأما السبب الثالث والأخير - في تقدير عام - فهو عدم قدرة الحكومة، خصوصًا حكومة الدكتور أحمد نظيف، التي جاءت إلى الحكم عام 2004، على تسويق الفكرة إعلاميًا، لدى المصريين، ثم عدم قدرتها بوجه أخص، على تسويق شيئين يبدو أنهما كانا فاصلين في المسيرة كلها، الأول هو عملية بيع مشروع "عمر أفندي" لمستثمر سعودي، والثاني هو عملية "الصكوك الشعبية" التي قيل عنها - عند الإعلان عنها قبل عامين - إنها سوف تكون بديلاً مؤقتًا عن عملية الخصخصة ذاتها، فإذا برفض شعبي كبير يواجهها، وإذا بالحكومة تتخلى عنها - ولو مؤقتًا أيضًا - قبل أيام من انعقاد المؤتمر السنوي السادس للحزب الوطني الحاكم، في 30 أكتوبر 2009.

لهذه الأسباب الثلاثة، وربما لغيرها طبعًا، تولدت "عقدة" أو ما يشبهها لدى المصريين من الخصخصة، وسيرتها، ولا سبيل إلى علاج هذه "العقدة" إلا بالتعامل المباشر مع الأسباب الثلاثة.